BAŞOĞLU, T., "Fıkıh Usulünde Fahreddin er-Râzî Mektebi"
Diyanet Arapça İlmî Dergi; 6 (2024): 18-42
Tercüme makale / Translated article

FIKIH USULÜNDE FAHREDDİN er-RÂZÎ MEKTEBİ

FAKHR al-DĪN al-RĀZĪ SCHOOL in the USUL al-FİQH

TUNCAY BAŞOĞLU*
PROF. DR.
İSTANBUL MEDENİYET ÜNİVERSİTESİ/İSLAMİ İLİMLER FAKÜLTESİ

ÖZ Bu makalede Fahreddin er-Râzî ve onun takipçilerini "Fıkıh Usulünde Fahreddin er-Râzî Mektebi" şeklinde terimleştirmekte, Râzî'nin ve onun takipçileri arasından yedi usulcünün usul eserlerini dikkate alarak, Râzî mektebinin belli başlı özelliklerine değinmekteyiz. Râzî, kendi bilgi ve yöntem anlayışı çerçevesinde fıkıh usulünü yeniden inşa etmesiyle usul yazımında yeni bir çığır açmıştır. Râzî'nin, onun takipçilerinin ve Âmidî – İbnu'l-Hâcib çizgisinin çabalarıyla fıkıh usulü; konusu, gayesi, ilkeleri, meseleleri, konu tertibi, dil ve üslubu gibi çeşitli açılardan dönüşüm geçirmiştir ve bu dönüşümün mezhep sınırlarını aşan bir etkisi olmuştur. Dolayısıyla bu âlimlerin eserleriyle birlikte fıkıh usulünde müteahhirûn döneminin başladığı söylenebilir. Aynı sebeple Râzî Mektebi'nin katkılarının anlaşılması, müteahhirûn dönemi fıkıh usulünün gelişimine dair derinlikli bir kavrayışın temelini oluşturur. Bu dönüşüm sürecinde Gazâlî'nin çok önemli bir rolü olmakla birlikte ilim zihniyetindeki dönüşümü tam olarak yansıtanlar Râzî'nin ve Âmidî'nin eserleridir. Onların mantık kaidelerine ve "tahkik" yöntemine dayalı olarak yazdıkları el-Mahsul ve el-İhkâm, müteahhirûn döneminde usul yazımını belirlemiştir.

Anahtar Kelimeler: Fahreddin er-Râzî – el-Mahsûl – Âmidî – el-İhkâm.

ABSTRACT In this article, I refer to Fakhr al-Dīn al-Rāzī and his followers as "Fakhr al-Dīn al-Rāzī School in the Usul al-Fiqh", and present the main features of the Rāzī school, taking into consideration the usul works of Rāzī and seven usul scholars among his followers. Rāzī broke new ground in the writing of usul al-fiqh by reconstructing it within the framework of his own approaches on knowledge and method. With the efforts of Rāzī, his followers and the Āmidī – Ibn al-Hājib line, usul al-fiqh was transformed in various aspects such as its subject, purpose, principles, issues, subject arrangement, language and style, and this transformation has had an impact beyond the borders of madhhabs. Therefore, it can be said that the late classical period (period of mutaakhkhirūn) in usul al-fiqh began with the works of these scholars. For the same reason, understanding the contributions of the Rāzī School forms the basis of an in-depth understanding of the developments in usul al-fiqh in the late classical period. Although Ghazālī had a very important role in this transformation process, it is the works of Rāzī and Āmidī that fully reflect the transformation in the scientific mentality. al-Mahsūl and al-Ihkām, which these two scholars wrote respectively, based on the principles of logic and the "tahqīq (investigation)" method, determined the usul writing in the period of mutaakhkhirūn.

Keywords: Fakhr al-Dīn al-Rāzī – al-Mahsūl – al-Āmidī – al-Ihkām.

* ORCID: 0000-0001-5539-296X | tuncay.basoglu@medeniyet.edu.tr
Geliş/Received 25.03.2024 – Kabul/Accepted 24.05.2024

باشأغلو، ط.، "مدرسة فخر الدين الرازي في أصول الفقه"
المجلة العلمية لرئاسة الشؤون الدينية التركية؛ 6 (2024): 18-42
المقالة المترجمة

مدرسة فخر الدين الرازي في أصول الفقه*

طونجاي باشأغلو
الأستاذ الدكتور
جامعة الحضارات اسطنبول/كلية العلوم الإسلامية

الملخص

أشير في هذه المقالة إلى فخر الدين الرازي وأتباعه باسم "مدرسة فخر الدين الرازي الأصولية"، وأعرض أبرز سمات مدرسة الرازي، مع الأخذ في الاعتبار آثار الرازي الأصولية وسبعة من الأصوليين من أتباعه. لقد فتح الرازي آفاقًا جديدة في كتابة أصول الفقه من خلال إعادة بنائه في إطار مناهجه الخاصة في المعرفة والمنهج. وبجهود الرازي وأتباعه والخط الأمدي – ابن الحاجب، تحولت أصول الفقه في جوانب مختلفة مثل موضوعه وهدفه ومبادئه ومسائله وترتيب أبوابه ولغته وأسلوبه، وقد أحدث هذا التحول تأثيرا في كتابة الأصول يتجاوز حدود المذاهب. ولذلك يمكن القول أن فترة المتأخرين في أصول الفقه بدأت مع أعمال هؤلاء العلماء. وللسبب نفسه، يشكل فهم مساهمات مدرسة الرازي أساسًا لفهم متعمق للتطورات في مجال أصول الفقه في عهد المتأخرين. ورغم أن الغزالي كان له دور مهم للغاية في عملية التحول هذه، إلا أن أعمال الرازي والأميدي هي التي تعكس بشكل كامل التحول في العقلية العلمية. والمحصول والإحكام، اللذان كتبهما هذان العالمان، استنادا إلى قواعد المنطق ومنهج التحقيق، هما اللذان حددا الكتابة الأصولية في عهد المتأخرين.

الكلمات المفتاحية: فخر الدين الرازي – المحصول – الآمدي – الإحكام.

---

* إن هذه الدراسة التي تُرجمت من قِبل مصطفى حمزة، هي النسخة العربية، -بتعديلات قليلة في بعض آرائها من قبل مؤلفيها- لمقالة نشرت سابقا باللغة التركية وقد أعطى صاحب المقالة لنا حقوق النشر المتعلقة بترجمتها إلى اللغة العربية. ومن يرغب بقراءة نسخة المقالة التركية الأصلية يمكنه الحصول عليها من خلال المعلومات المقدمة أدناه:
Tuncay Başoğlu, "Fıkıh Usulünde Fahreddin er-Râzî Mektebi", *İslâm Düşüncesinin Dönüşüm Çağında Fahreddin er-Râzî,* 2013: 243-263.

المدخل

يمثّل فخر الدين الرازي (ت. 606هـ/1210م) نقطة انعطاف في تاريخ أصول الفقه، ويشكل منهجه الأصولي بداية عصر المتأخرين. فقد برز الرازي في مقدمة العلماء الذين انتقدوا الفهم المتقدم للأصول، وتوجّهوا لبناء أصول جديدة مبنية على الفكر الميتافيزيقي الذي طوروه في أعقاب التعليم الفلسفي وتخصّصهم في علم المنطق، والذين اعتمدوا الاتساق المنطقي من حيث الاستدلال. واشتهر الرازي بين أتباعه بلقب «الإمام»، وبنى في «المحصول» أصول الفقه بأسلوب جديد. وقد طبق الرازي الأسلوب والمنهج وطريقة التفكير التي طورها في جميع العلوم التي كان مهتمًّا بها. وفتح في هذا السياق آفاقًا جديدةً، وأنتج تأليفًا مبتكرًا في مجال أصول الفقه، لا يقلّ عن عمله في علم الكلام. ويمكن هنا، التساؤل عما أضافه الرازي إلى أصول الفقه من مسائل وأحكامٍ مقارنةً مع أسلافه. ويمكن في هذا السياق تقديم بعض الاعتراضات، فهو على سبيل المثال، لا يتقدم على أمثال الجويني والغزالي بوصفه فقيهًا وأصوليًّا. وتعاقب على علم أصول الفقه كثير من العلماء مثل أبي الحسين البصري والباقلاني والدبوسي والسرخسي والبزدوي والجويني والغزالي، وتناولوا مسائله بالتفصيل، واكتمل تطور الأصول ونضج في القرنين الرابع والخامس (العاشر والحادي عشر). وقد ترك علماء القرن الخامس (الحادي العاشر) على وجه الخصوص، بصمة لا تُمحَى في تاريخ أصول الفقه، وأصبحت مؤلفاتهم آثارا كلاسيكيةً يتم الرجوع إليها باستمرار. لكن الأصوليين المتأخرين، مثل فخر الدين الرازي وأتباعه، وكذلك علماء الأصول في العصر المملوكي والعثماني، ربما قدموا إسهامات كبيرة في علم الأصول، وقدموا وجهات نظرٍ جديدةٍ تكشف عن قضايا جديدة لم تعالج من قبل، وهذا يعني أن فترة النضج المذكورة آنفًا، لا تعني اكتمال علم الأصول من حيث المناهج وأنواع الأساليب والاصطلاحات والاستدلال، ويبقى الباب مفتوحًا لمسائل جديدة، أو مسائل لم يتناولها العلماء من قبل بتفصيل كاف، ويمكن اكتساب المسائل وجهات نظر جديدة. ويبقى الباب مفتوحًا باختصار، لابتكاراتٍ في سياق تاريخ العلم والفكر.

في هذا السياق تشير «مدرسة الرازي» إلى العلماء الذين تبنَّوا المنهج الذي قدمه الرازي في أصول الفقه، والإطار العلمي الذي يتشكل من المنتجات العلمية والخلافات الناشئة في إطار خصائص هذا المنهج. والحديث عن مدرسة منسوبة إلى فخر الدين الرازي في أصول الفقه يعود إلى هدف تحديد وجود «تصور ومنهج في أصول الفقه» يشكل خصائص المصنفات التي قدمها هو وأتباعه، بوصف ذلك واقعة وحقيقة تاريخية، من حيث أساليبها وتأثيراتها ومناهجها

المستعملة. وعندما نعرّف «المدرسة» بأنها تيار أو حركة فنية أو علمية صادرة عن «الأستاذ»، أو عن مجموعة من المفكرين الذين تتشابه آراؤهم ووجهات نظرهم في تناول الموضوعات والمشكلات، فإننا نعتقد أنه يمكن ذكر المدرسة الرازية بوصفها ظاهرة تاريخية. وسنقوم هنا بوصف المدرسة المعنية وتحليلها بناءً على آراء الرازي وسبعة من علماء الأصول الذين عملوا على مؤلفاته، وهؤلاء هم: تاج الدين الأرموي (ت. 653هـ/1255م)، والقاضي سراج الدين الأرموي (ت. 682هـ/1283م)، وشمس الدين الأصفهاني (ت. 688هـ/1289م)، وابن التلمساني (ت. 644هـ/1246م)، والقاضي البيضاوي (ت. 685هـ/1286م)، والقرافي (ت. 684هـ/1285م)، وصفيّ الدين الهندي (ت. 715هـ/1315م). وهؤلاء العلماء إما طلاب مباشرون لفخر الدين الرازي، أو لديهم سند تعليمي يصل إلى فخر الدين الرازي من خلال علاقة المعلم والطالب.

1- منهج مدرسة الرازي

يمكننا أن نتناول الخصائص الأساسية لـ«مدرسة الرازي» في تاريخ أصول الفقه في إطار التفضيلات المنهجية لمفكرينا، والخصائص الأسلوبية لأعمالهم، ومجالات اهتمامهم، وارتباطاتهم ببعضهم.

بداية، يولي العلماء في مدرسة الرازي أصولَ الفقه مكانةً عاليةً بين العلوم؛ فأصول الفقه علمٌ جزئيٌّ مهمٌّ يأتي بعد علم الكلام باعتباره علمًا كليًّا، في تراتبية العلوم. ومن المسلَّم به أن معرفة الحكم الشرعي في أي واقعة فرضٌ، وأن هذه المعرفة لا يمكن التوصل إليها بغير أصول الفقه، ومن ثَمّ فتعلم هذا العلم فرض كفاية.[1] وبعبارةٍ أخرى، لا يجوز لمن يجهل أصول الفقه أن يتصدر للفتوى.[2]

يُولي علماء المدرسة الرازية أهمية خاصة لجميع العلوم العقلية، وفي مقدمتها علوم الكلام والمنطق، وتأتي هذه العلوم في المقدمة؛ سواء في التعليم التخصصي أم في تصنيف مؤلفاتهم. وعلى غرار نهج فخر الدين الرازي في الجمع بين الكلام والفلسفة، يُلاحَظ أن العلماء من أتباع هذه المدرسة درسوا المنطق، وكانوا مهتمين أيضًا بالرياضيات والعلوم الطبيعية. ويمكن فهم تميز هذه العقلية العلمية بشكلٍ أفضل، عندما يؤخذ في الاعتبار معارضة علم الكلام والفلسفة في بعض الأوساط العلمية، خصوصًا في العصر الأيوبي والمملوكي. تعارض أوساط الحديث التي تضم متحدثين مهمّين من أمثال ابن الصلاح وابن تيمية، إدراجَ علوم الكلام والمنطق في التعليم، ويرون عدم الحاجة لهذه

[1] **المحصول** للرازي، 1/170-171. وكذلك، انظر: **نهاية الوصول** للهندي، 1/4-6؛ 2/773.
[2] **الإحكام** للقرافي، ص 261.

التخصصات، وأن دراستها تفتح الطريق إلى تبني التعاليم الفلسفية الأجنبية، ويعبرون عن قلقهم من إدراج البدع الاعتقادية. ورغم أن دراسة علم المنطق انتشرت بعد الغزالي، وأخذ المنطق مكانه بين علوم الآلة في تصنيف العلوم الجديدة، فإنه في عهد المتأخرين، ظهر باستمرارٍ، من يعدّ علم المنطق ضارًّا، كما في مثال ابن الصلاح، ومن تناوله بعينٍ ناقدةٍ، كما في مثال ابن تيمية، وحاول إثبات عدم وجود الحاجة إليه.

يتضمن التوجه الرئيس القائم على الميتافيزيقا والمنطق تفضيلًا لنظرية المعرفة والمنهج. وبينما يأتي تدريس المنطق في مقدمة علوم الآلة (التحضيرية) في منهج التعليم الذي يتبنى المنطق، ويوجب على علماء الأصول والكلام تعلم المنطق- كثيرا ما يغيب في أصول الفقه بالمقابل، ذكر المنطق إلى جانب علوم اللغة العربية ودلالاتها، وعلوم الآلة الأخرى التي تُذكَر دائمًا في شروط الاجتهاد. وهنا، تتميز مدرسة الرازي بتخصيص علم المنطق في شروط الاجتهاد في أصول الفقه، فينصّون عليه صراحة في بعض الأحيان، أو يذكرونه بشكلٍ غير مباشرٍ من خلال اشتراط معرفة: «الحدّ والبرهان»، أو «كيفية النظر»: (الاستدلال، وبناء النتائج على المقدمات)؛[3] ولهذا السبب توارث هؤلاء العلماء منهج الغزالي في المنطق.

ولا يقتصر أهمية المنطق في مصنفات أصول الفقه عند الأصوليين المذكورين على كونه شرطًا من شروط أهلية الاجتهاد. فالتفكير المنطقي يتجلى أيضًا في مصطلحات المؤلفات، وتصنيف الموضوعات، ومعالجة المسائل. ومن أهم مظاهر هذا الأسلوب في التفكير «أسلوب التحقيق». ولا ينبغي هنا الخلط بينه وبين «التحقيق» الذي يستخدم اليوم بمعنى النشر النقدي للمخطوطات، و»أساليب التحقيق» التي تُعنَى بضبط النصّ ومقابلته مع النسخ المختلفة وتصحيحه، بل هو مصطلح خاص بأساليب المتأخرين على وجه الخصوص في «تحقيق» المسائل والكشف عن حقيقة الرأي وإثباته بأدلته. والمبادئ التي ذكرها الرازي في مقدمة كتابه في مجال علم الكلام، المسمّى: «نهاية العقول»، في سياق الطريقة التي اتبعها في معالجة مواضيع الكتاب- هي تفسير مهمّ يوضح طبيعة أسلوب التحقيق:

---

[3] **المحصول** للرازي، 24/6؛ **الحاصل** لتاج الدين الأرموي، 1007/2؛ **التحصيل** لسراج الدين الأرموي، 287/2؛ **شرح تنقيح الفصول** للقرافي، ص 343؛ **القواعد الكلية** للإصفهاني، الورقة 128أ؛ **نهاية الوصول** للهندي، 3828/9؛ **الفائق** للهندي، ص 390. وكذلك، أنظر: **المنهاج** للبيضاوي، ص 124 وشرحه **الإبهاج** للسبكي، 272/3.

«وإن كتابي متميّز عن سائر الكتب المصنّفة في هذا الفن بأمور ثلاثة؛ أولها: الاستقصاء في الأسئلة والجوابات، والتعمق في بحار المشكلات، على وجه يكون انتفاع صاحب كل مذهبٍ بكتابي هذا ربما كان أكثر من انتفاعه بالكتب التي صنفها أصحاب ذلك المذهب. فإني إنما أوردت من كل كلامٍ زبدتَه، ومن كل بحثٍ تفاوتَه، حتى إني إن لم أجد لأصحاب ذلك المذهب كلامًا يُعوَّل عليه، أو يُلتفَت إليه في نصرة مذهبهم وتقرير مقالاتهم- استنبطتُ من نفسي أقصى ما يمكن أن يُقال في تقرير ذلك المذهب، وتحرير ذلك المطلب... وثانيها: استنباط الأدلة الصحيحة والبراهين اليقينية المفيدة للعلم الحقيقي، واليقين التام، لا الالتزامات التي منتهى المقصود من إيرادها مجرد التعجيز والإفحام. وثالثها: الترتيب العجيب، والتعليق الأنيق الذي يوجب التزامه على ملتزمه، إيراد جميع مداخل الشكوك والشبهات والاجتناب عن الحشو والإطناب».[4]

وهذا الأسلوب الذي طبقه الرازي في «المحصول»، وكذلك في تصنيفاته الأخرى، هو أسلوب ابتكاري أثّر بعمق في الكتابات النمطية التي تلته. وما ذكره الصفدي في هذا السياق يؤكد الأسلوب المذكور:

«وهو أوّل من اخترع هذا الترتيب في كتبه، وأتى فيها بما لم يُسْبَق إليه، لأنه يذكر المسألة، ويفتح باب تقسيمها، وقسمة فروع ذلك التقسيم، ويستدل بأدلة السبر والتقسيم، فلا يشِذُّ منه عن تلك المسألة فرعٌ لها بها علاقةٌ، فانضبطت له القواعد وانحصرت له المسائل».[5]

تعاملت هذه المصنفات الموضوعات بناءً على «المسألة» باعتبارها الوحدة الأساسية. والإحاطة بالمسألة، وتكثير الأدلة، وإيراد الآراء المخالفة وأدلتها، وتفنيد هذه الأدلة- كلّ ذلك شكّل أهمية خاصّة فيها. لكن هذه المصنفات لا تشكّل مرجعًا مناسبًا للوقوف على أصحاب الآراء في المسألة المذكورة. فلا نجد في هذه المصنفات، النقل الغني الذي نجده في «البحر المحيط» للزركشي على سبيل المثال. فنسبة الأقوال إلى أصحابها في هذه المصنفات لا تشكل أهمية كبيرة، فما يُقال أهم ممّن يقول، والنظرية أهم من التاريخ، وتناول المسألة بالتفصيل في إطار المناظرة والمناقشة بدل النظر في خلفيتها التاريخية هو المقصود.

---

[4] **نهاية العقول** للرازي، الورقة 3ب.
[5] **الوافي** للصفدي، 176/4.

وعلى الرغم من أن غالبية المسائل التي جرت مناقشتها ذات جذورٍ تاريخية، فقد ثبت استحداث بعضها تبعًا لمنظور المتلقي الشامل المذكور آنفًا. وبالمثل، رغم أن الأدلة ذات أصول تاريخية، فإنه يُعاد بناؤها بالكامل. والمهم في «منهج التحقيق» هو الحصول على فهم واضح وكامل لطبيعة المفهوم في المسألة المعنية، والنفاذ إلى جوهره (التصور)، ثم مناقشة الاحتمالات المختلفة حول القضية ذات الصلة، والتقديم إلى أقوى الحقائق، والتوصل إلى الحكم (التصديق). ومع ذلك، فإن المصنّفات شديدة الإيجاز، مثل كتاب المنهاج للبيضاوي، لا تعكس هذا الأسلوب بشكل كامل.

وإلى جانب مصطلحات المنطق والجدل المستعملة في مصنفات الأصول في هذه المدرسة، وفي مقدمتها كتب الرازي، يُصادَف كثيرًا مصطلحات علم الكلام، والأمثلة المأخوذة منها. وعند الدخول في مناقشة أي مسألة، يُلاحَظ الدخول في مناقشاتٍ حول البعد الميتافيزيقي للمسألة، بدلًا من الخوض في انعكاساتها في الفقه أو إعطاء أمثلةٍ من الفروع. ولما كانت أحكام الفروع هي ثمرة الأصول، لا يتمّ (التخريج) من الفروع. ولم يتمّ الوقوف عند الفروع التي يتمّ التوصل إليها من القواعد الأصولية الموضوعة، أيًّا كان نوع هذه الفروع.

كان علم أصول الفقه قد نضج حتى زمن الرازي، وتناولت كتب الأصول مسائل أصول الفقه بشكل موسَّع، وظهرت المناهج والمدارس المختلفة. وتشكل فهم أصول الأشعري الذي ينتمي إليه الرازي، وتبلورت نظرية القيمة والحكم التي تمخضت عن هذا الفهم. ولذلك، لن يكون من المناسب تاريخيًّا أن نتوقع من الرازي وأتباعه أن يحدثوا قضايا رئيسة جديدة، أو يقدّموا نظريةً جديدةً في الحكم. وقد أحدث تطبيق علم المنطق على الأصول تجديدا من حيث البحث عن الماهية والإستدلال بالبرهان، وكان فعّالًا في تعريف الاصطلاحات (التصور) وإثبات الآراء بالأدلة الجديدة. كان ادعاء الرازي الرئيس هو إزالة نقاط الضعف المنهجية، وبعبارة أخرى، بناء فكر أكثر إحكامًا واتساقًا، بدلًا من الدراسات السابقة التي وجدها ضعيفة أو غير متسقة من حيث الأدلة. وكان منهج وأسلوب التحقيق الذي طبقه يهدف إلى هذا الأمر.

ويولي الرازي أهميةً خاصةً لآراء المتكلمين الأصولية، أعني العلماء المشتغلين بعلم الكلام. ولا يختلف الحال عند غيره من علماء مدرسة الرازي. فهؤلاء العلماء، سواء في شروح «المحصول»، أم في تصنيفاتهم الجديدة، أخذوا في الاعتبار العلماء الذين تنبوا أسلوب المتكلمين أو الذين انتقدوا «المحصول» نفسه. وكذلك، يرى الرازي أن مصنفات الأصول والكلام قبله ضعيفة عمومًا من حيث الاستدلال. فبينما يجد آراء أبي الحسن البصري (باعتباره واحدًا

من الأصوليَّين اللّذَين تأثّر بهما) في أصوله متينة، ينتقد استدلال الغزالي في المستصفى، ويعدّه ضعيفًا.[6] فالرازي الذي يذكر الغزالي كثيرًا في «المحصول»، ينتقده في بعض المواضع. وانتقاداته مبنية على الاستدلال أكثر من الآراء التي يتبناها. فالغزالي على سبيل المثال ينتقد رأي الشافعي القديم في قول الصحابي (أي اعتباره قول الصحابي إذا انتشر ولم يخالف فهو حجة)، ويذهب الغزالي إلى أنه «ضعيف؛ لأن السكوت ليس بقول، فأي فرقٍ بين أن ينتشر أو لا ينتشر». فيتعجب الرازي من قول الغزالي، ويورد عليه تمسكه بمثل هذا الدليل على أن خبر الواحد حجة والقياس حجة.[7]

ورغم أنه يمكن القول: إن هناك نقاطًا مشتركةً كثيرةً في منهج الأصوليَّين الأشعريَّين والشافعيَّين: الغزالي والرازي، في مسائل الأصول، وإن الرازي يتبنى كثيرًا من آراء الغزالي، فإن الواضح أن الرازي في منهجه في تلقي ميراث سلفه، يتبع موقفًا نقديًّا عامًا. فالرازي إذ يشترك مع الغزالي في وجهة نظره حول أهمية المنطق، يبدو أنه تخلى عن بعض مقارباته الأساسية في الأصول. فمن هذه المقاربات، موضوع الجدل والمناظرة في أصول الفقه، ومراعاة المخاطَب في المناظرة سواء في تقديم المسائل أو الاستدلال عليها. بعبارة أخرى، يتبنى الغزالي في موضوع الجدل والمناظرة في أصول الفقه في كتابه المستصفى التمييز بين «الناظر» و«المناظر». فالفقيه في أصول الفقه في مقام «الناظر»، وإقامة الدليل مطلوب من المجتهد، ولم يكلَّف إلا غلبة الظن في نفسه، ولا يشتغل بإقناع أو إلزام مخاطبيه. بالمقابل، تتبوّأ «المناظرة» في مدرسة الرازي مكانة بالغة الأهمية، ومعرفة كيفية إقناع المخاطب (علم المناظرة) لا تقل أهمية عن معرفة علم المنطق. وفي هذا السياق ذكر شمس الدين الأصفهاني أن على «طالب التحقيق أن يحصل من فن المنطق ما يتمكَّن به من تركيب المقدمات والبراهين على وجه الصحة، ويميز بين الصحيح منها والفاسد». ويؤكد أيضًا ضرورة تميزه في علم المناظرة، ويسميه (فن الخلاف) «ليتمكن من إيراد الأسئلة الصحيحة، وتقرير الأجوبة، فمن لم يحكمها الإحكام التامَّ لا يوثَق بنظره، بل خطؤه أكثر من صوابه».[8] ومن أهم سمات أسلوب «المحصول» أنه يقوم على منطق «المناظرة»، ويورد الأدلة لإقناع المخاطبين أو إلزامهم.

---

[6] من أجل نقد للمستصفى، انظر: **المناظرات** للرازي، ص 45-47. من أجل الآراء حول أبي الحسين، انظر: **الرياض المونقة** للرازي، ص 286-297.

[7] **المحصول** للرازي، 135/6.

[8] **الكاشف** للأصفهاني، 189/1-190؛ 195/3.

هناك اختلافٌ مهمٌّ آخر في الرأي بين الغزالي والرازي يتعلق «بالإصابة في الاجتهاد». فالغزالي يحمل منهجًا جامعًا موفِّقًا في موضوع المذاهب الفقهية. فاعتماده «تصويب الاجتهاد» (كلٌّ مصيب) في المستصفى، وتقديمه الفقهاء أئمة «المذاهب الخمسة» الذين كثر أتباعهم (الشافعي، أبو حنيفة، مالك، أحمد، الثوري) نماذج يقتدي بهم المسلمون في إحياء علوم الدين، على حد سواء- له آثار مهمة في الحد من الصراع المذهبي وضمان السلك المجتمعي. لكن الرازي بالمقابل، لم يذهب إلى القول بالتصويب، وقضى الفترة الأخيرة من حياته وسط الصراعات والمشكلات الناجمة عن جهوده في نشر المذهب الشافعي.

ويترك الرازي جانبًا طلب القطع عند من سبقه من الأصوليين، سواء في دلالة الألفاظ، أم في معظم مسائل أصول الفقه، ويتبنى صعوبة التوصل إلى القطع في هذه المسائل، وأن هذا القطع لا يكون إلا في عدد قليل من المسائل، ومن ثَمّ يرى وقوع «الظن» في ثبوت كثير من الأدلة في الأصول، ولا يقتصر على أحكام الفروع. ويقبل الرازي أن الأدلة الشرعية مثل خبر الواحد والإجماع والقياس هي أدلة ظنية، ويستند في ثبوتها أدلةً إلى أدلة الآيات. ولا نجد مثل هذا التأكيد عند الغزالي.

وكذلك، أدت الآراء التي تبناها الرازي في نظرية المعرفة ومنهج التحقيق ودلالة اللغة إلى تناول بعض المسائل من منظور مختلف؛ لذلك السبب، أدت الأدلة المختلف في اعتبارها «أدلة شرعية» في أصول الفقه، إلى اختلاف الآراء في كثير من المسائل، كالتعليل، والمصلحة، واللغة والتفسير بشكل عام، والنسخ. فمثلًا، امتدادًا لوجهة نظر الرازي بأن اللغة ككل ظنّية (إلا ما أيّدت القرائن قطعيتها)، ومن هنا فإن نصوص الشريعة هي ظنية من حيث الأدلة، نرى أن كل دليل يمكن أن يثير ظنا في المجتهد مقبول على أنه صحيح، ومن ثَمّ يزداد عدد الأدلة. فمن الملاحظ على سبيل المثال، قبول الرازي جميع الأدلة التي تؤدي إلى حصول الظن عند المجتهد، امتدادًا لظنية الدلالة في اللغة عمومًا، وظنية الدلالة في النصوص الشرعية عنده، يؤدي إلى زيادة عدد الأدلة. وبذلك بلغ عدد الأدلة الأصلية والفرعية عنده على وجه التحقيق عشرين دليلًا. وأتباع مدرسة الرازي بالطبع لا يقبلون جميع هذه الأدلة، لكن ردهم لبعض الأدلة مبني على «الظن»، يتضمن قبولًا ضمنيًّا بأن ما ردوه بناء على الظن، قد يكون حجة في نظر مجتهد آخر.

أسّس الغزالي نظرية التعليل بالتفصيل آخذًا بعين الاعتبار آراء الدبوسي. ولم يأت الرازي بجديد في هذا الموضوع، بل توسع في طرق إثبات العلة بقبول بعض الطرق التي ردها الغزالي كالطرد والدوران. ويبدو أن الرازي قبل

الطرق الضعيفة في إثبات العلة في هذه النقطة، انطلاقًا من قبوله بأن طرق إثبات العلة في الغالب تؤدي إلى نتائج ظنية من حيث نظرية المعرفة. وعند النظر إلى المسائل الفقهية وطبيعة الموضوع، يمكن القول: إن الغزالي كان أكثر دقة، والرازي أخطأ في هذا التعميم. ومن ناحية أخرى، لم يقدّم الغزالي في التفسير اللفظي دراسة مفصلة على غرار نظريته في التعليل. والرازي بالمقابل، خطا خطوة إلى الأمام في هذا الصدد، من خلال مصنفات مستقلة في النحو والبلاغة، وتناول موضوع التفسير اللفظي بمزيد من التفصيل. وقد حدثت بعد الرازي توسعات مهمّة في هذا المجال. ويأتي في مقدمة هذه التوسعات تصنيف القرافي في الخصوص والعموم، والآراء المهمّة التي يقدّمها في مؤلفاته المختلفة. ومن المسائل الأخرى التي أسهمت مدرسة الرازي في التوسع فيها نظرية المصالح والمقاصد. وقد تمت معالجة نظرية المصلحة تبعًا للجويني والغزالي، بنقدهما الشامل للمعتزلة في علم الكلام وأصول الفقه، تبنيهما الخط الأشعري في علم الكلام. وقد أدت جهود الرازي ومن أتى بعده إلى تطوير نظرية أكثر شمولًا لنظرية المقاصد، تتضمن القواعد الكلية المستمدة من عموم الأحكام الشرعية، والمصالح التي تُسنَد إليها تلك القواعد، وظهرت مصنفات مستقلّة في هذه القواعد الكلية. ولا بد من التنبيه هنا إلى الدور الخاص الذي لعبه في ظهور هذا المجال، كلٌّ من ابن عبد السلام من فقهاء العصر المملوكي، وتلميذه القرافي.

إن الجواب عن مسألة مدرسة فخر الدين الرازي إن كانت قد أحدثت ابتكارًا في أصول الفقه أم لا؛ ينبغي تقييمها في إطار التطورات التي تؤدي إلى تحوّلٍ في العقلية العلمية، بما يؤدي إلى الابتكارات النظرية والاستدلالية في جميع فئات العلوم، بدلًا من تعقُّب المسائل أو النظريات الجديدة التي قدمها في فرع واحد من فروع العلوم. فالمنظور الجديد الذي تمخضت عنه هذه المدرسة، تضمنت بعض المسائل التي لم يسبق بحثها من قبل، ومعالجة تفصيلية لبعض المسائل التي ذكرت بشكل مختصر من قبل، وتطوير بعض التعريفات والمصطلحات التي لم تُذكَر من قبل. فالقرافي عند البحث في تصنيف الألفاظ المستخدمة وحقائق المسمَّيات في علم المنطق وتصنيف الألفاظ المعتاد في أصول الفقه، يرى عدم التطابق، «فالعام» على وجه الخصوص، لا يمكن إدراجه في أي تصنيف للألفاظ في علم المنطق. وهذا الاهتمام دفع القرافي إلى تصنيف كتاب مستقل في أواخر حياته، هو كتاب «العقد المنظوم في الخصوص والعموم» تناول فيه موضوع اللفظ العام بأوسع تفصيلاته في العهد الكلاسيكي. فآراء القرافي في هذا الكتاب وفي مؤلفاته السابقة في الأصول حول موضوع ألفاظ العموم والخصوص

والمشترك وعلاقتها بتصنيف الألفاظ في المنطق،[9] والمناقشات التي أثارتها هذه الآراء في الأدبيات اللاحقة- تستحق بحثًا مستقلًا.

2- التوجهات العلمية لعلماء المدرسة الرازية:

اتجه علماء المدرسة الرازية إلى التخصص في مجالات المنطق والعلوم اللغوية (وبخاصة النحو والبلاغة) بوصفها متطلبات لمنظورهم العلمي، وأنتجوا فيها مصنفات مستقلة. وهؤلاء في اهتمامهم بهذه العلوم اللغوية يشبهون علماء المعتزلة. بالمقابل، نرى أن الجويني والغزالي من الأشاعرة على سبيل المثال، لم ينتجا مصنفات في هذه المجالات. لكن عدم إنتاجهما مصنفات مستقلة فيها لا يعني عدم اهتمامهما بها، بل كانا أكثر اهتمامًا بأصول الفقه وفروعه، أما اهتمام علماء مدرسة الرازي فكان بعلوم المنطق واللغة أكبر، ورغم أنهم تلقوا تعليمًا فقهيًّا جدّيًّا، وعملوا قضاة أو امتهنوا تدريس الفقه في المدارس، فإنهم لم يكتبوا في هذا المجال مؤلفات فعالة كما فعلوا في الأصول. فلا نجد على سبيل المثال كتابًا يحمل قيمة كبيرة في مجال الفقه لفخر الدين الرازي وتاج الدين الأرموي وشمس الدين الأصفهاني. ورغم وجود كتاب سراج الدين الأرموي في الفقه، فإنه لم يلق انتشارًا. وكذلك البيضاوي رغم مختصره «الغاية القصوى» في فروع الفقه، فإنه لم يلق رواجًا وقبولًا مثل «المنهاج» للنووي في مذهبه. والاستثناء المهم من هذا الوضع العام هو شهاب الدين القرافي، الذي له مؤلفات كثيرة في مجال الفقه، مقبولة في المذهب. ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه نشأ بالكامل في الأوساط العلمية المملوكية، وأنه كان مهتمًّا بأصول الفقه وفروعه بسبب بيئته.

من جانب آخر، عند مقارنة الرازي ومدرسته بمن فيهم القرافي والبيضاوي، بالفقهاء المحدثين في العصر المملوكي يظهر أمامنا افتقار مدرسة الرازي إلى علوم الرواية والتاريخ والحديث. ورغم إنتاج هؤلاء العلماء مصنفاتٍ بارزةً في مجال التفسير، وأن البعد عن الاهتمام في مجال الحديث والتاريخ ليس حكمًا عامًّا، ويمكن على سبيل المثال، استثناء مثال القاضي البيضاوي- فإن ذلك لا يغير من الاتجاه العام الذي جرى تحديده آنفًا في سياق التفسير. لذلك يبرز

---

[9] «اعلم أن من الناس من يسوّي بين الإطلاقين، ولا يفرّق بينهما. ومنهم من يفرق فيقول للعموم اللفظي: عام، وللعموم المعنوي: أعَمُّ، (على وزن أفعل التفضيل)، وهو أنسب من وجهين... ويحصل التفاهم عند التخاطب على الوجه الأقرب، فمتى قيل: هذا أعمّ، تبادر الذهن إلى المعنى، ومتى قيل: عامّ، تبادر الذهن إلى لفظ ... فتميزت الحقائق حينئذ، وانتفى اللبس عن المخاطبات، فكان ذلك أولى من إهمال هذه المزايا والخصوصيات». **العقد المنظوم** للقرافي، (المكتبة المكية، دار الكتبي، مصر، ط 1، 1999)، 137/1. [المترجم].

تفسير البيضاوي الذي جرى تدريسه في المدارس فترة طويلة، من حيث الدراية. وما قدّمه في مدخل شرح الحديث حول أصول الحديث، نقله مختصرًا من مقدمة ابن الصلاح. فهو باختصار، لم يتخصص في علوم الحديث.

ويمكن القول: إن هذه اللامبالاة التي تنبع من عقلية علمية موجهة بالأساس نحو العلوم العقلانية؛ ترتبط جزئيًّا بجغرافيا العلم؛ لأن قسمًا كبيرًا من علماء هذه المدرسة تلقَّوا تعليمهم في شرق العالم الإسلامي. وهذه اللامبالاة النسبية في علوم التاريخ والحديث في شرق العالم الإسلامي وخاصة في عجم العراق وخراسان، مقارنةً مع الجغرافيا المملوكية- هي أمر تاريخي ينتظر الدراسة. فعند النظر إلى أن علماء الحديث الأعلام نشؤوا في هذه الجغرافيا خلال فترة تكوين الحضارة الإسلامية؛ ينبغي أن تكون هناك أسباب مهمة من حيث العقلية العلمية والتعليم والسياسة؛ لهذا الانحسار في الاهتمام أو التمايز في التوجه الذي بدأ بالظهور بعد فترة معينة.

أبدى علماء مدرسة فخر الدين الرازي اهتمامًا كبيرًا بالتصوّف تحت تأثير الغزالي، واعترفوا بالمكاشفة طريقًا محتملًا ومشروعًا للمعرفة مثل التفكير، وكانت لهم علاقات وثيقة مع أعلام التصوف في تلك الفترة. ويظهر اهتمامهم بإحياء علوم الدين، وقراءتهم له، وعكوفهم عليه، بمقدار اهتمامهم بالمستصفى، وربما أكثر.[10] ويبقى في هذا السياق، مقاربات هؤلاء العلماء لوحدة الوجود وفكر ابن العربي تنتظر بحثًا مفصّلًا. ومن هذا المنطلق ينبغي تقييم آراء سراج الدين الأرموي في علم الكلام في هذا السياق، باعتباره الصديق المقرب لصدر الدين القونوي [تلميذ ابن العربي]، ومن ثَمّ كونه الأقرب إلى تلقي هذا الفهم الميتافيزيقي. ورغم ذلك، لم يكن هذا الاهتمام بالتصوف عند أعلام هذه المدرسة بالمستوى الذي يحملهم على إنتاج مصنفات جادة مؤثرة في هذا المجال.

إن أتباع هذه المدرسة في الغالب أشاعرة شافعية. لكن كون العالم أشعريا في ذلك العصر لم يكن يعني قبوله خطّ الرازي في أصوله، وكذلك كونه شافعيًّا لا يوجب تبنيه هذا الخط. وطبيعي أن نجد بعض العلماء الذين نشؤوا في العصر

---

[10] انظر:
Kaplan, “Bahâ Veled, Şems ve Mevlânâ’nın Râzî’ye Yönelik Eleştirileri”, s. 285-330.
يُروَى أن القرافي لم يترك النظر في ''الإحياء'' طول حياته. انظر: **الإمام الشهاب القرافي** للوكيلي، 2/183-186.

الأيوبي المملوكي وكانوا يميلون إلى «أهل الحديث» عدلوا عن مدرسة الرازي رغم كونهم من أتباع المذهب الشافعي. ومن ناحية أخرى، فإن طائفة من العلماء كالقرافي وتلامذته من الأشاعرة المنتمين إلى المذهب المالكي يندرجون في مدرسة الرازي، رغم اختلافهم معه في المذهب الفقهي ومخالفتهم له في كثير من المسائل الأصولية. ولا يمكن القول هنا: إن علماء الأصول من الحنفية والحنابلة والاثني عشرية الذين يشتركون مع مدرسة الرازي في تبني العلوم العقلية، وتأثروا به في كتابة الأصول- يندرجون في هذه المدرسة.

وينطبق الوضع نفسه على خطّ الآمدي وابن الحاجب. فالآمدي يحمل توجه فخر الدين الرازي ذاته من حيث اعتماد العقلية العلمية و»منهج التحقيق»، لكنه ليس من أتباع مدرسة الرازي، بل ينتقد وجهة نظره بشكل عام في الكلام والأصول.

3- المتون الأساسية التي تحدّد اتجاه المدرسة، وخصائصها، ومنهجيتها:

يُعَدّ محصول الرازي الكتاب الأساسي الذي يحدد اتجاه هذه المدرسة. وقد ألف أكثر علماء هذه المدرسة مصنفات في اختصار «المحصول» أو شرحه أو حل بعض مشكلاته. فكان لهذا الكتاب دور مهمّ بارز في تكوين معرفتهم الأصولية. وبهذا المعنى فإن هناك علاقة وثيقة بين متون مصنفات هذه المدرسة من حيث الموضوع والقضية والأسلوب، وكذلك من حيث الآراء المعتمدة.[11]

ويأتي قسم أصول الفقه في المعالم الذي اختصر فيه الرازي العلوم الخمسة- محدِّدًا آخر لاتجاه هذه المدرسة. في هذا الكتاب الذي ألّفه في أواخر عمره على شكل سبعين مسألة، يكرّر الرازي آراءه في «المحصول» بشكل عام. وكذلك، «المنتخب» الذي يدور الجدل حول مؤلِّفه، أهو الرازي أو تلميذه ضياء الدين أبو الحسين، يتضمن أيضًا آراءه. وكذلك، نرى تقييماته وآراءه في كتبه الأخرى مثل «المناظرات» و«الرياض المونقة». وكذلك، تتبوّأ مؤلفاته في علم الكلام أهميةً خاصةً من حيث الوقوف على النظريات العلمية والقيمية التي اتّبعها في أصول الفقه وأسلوب التحقيق الذي اتّبعه في معالجة المسائل. وفي «التفسير الكبير»، من آخر مؤلفات الرازي، وقد أكمل طلابه تفسير بعض السور- نجد تكرارًا لآرائه الأصولية في المحصول، وعطفًا عليه. وتكمن أهمية هذا الكتاب في أن الرازي الذي يُولي أهمية كبيرة لبناء الدليل على الآيات، يناقش قضايا مثل الإجماع والنسخ والقياس. ورغم أن الرازي ألف كتابه «الكاشف» في علم

[11] من أجل الدراسات حول **المحصول**، انظر:
Başoğlu, *Fahreddin Râzî Mektebi*, s. 48-53.

الجدل قبل «المحصول»، فإنه لا يوجد معلومات تفيد بأنه ألّف كتابًا جامعًا في الأصول. وفي سياق القياس، نجد أنّ الرازي، ألّف كتاب «إبطال القياس» الذي يعود إلى الفترة المبكرة (كتبه قبل «الكاشف» و«المحصول»)، وبعض الكتب التي تعود إلى الفترة المتأخرة، مثل كتابيه «الرسالة البهائية» و«النهاية البهائية في المباحث القياسية»، لكننا لم نقف على نسخة وصلت إلينا.[12]

ينفرد ابن التلمساني من الأصوليين السبعة المذكورين آنفًا في مدرسة الرازي، بتأليف شرح لكتاب المعالم. وركز الآخرون في مصنفاتهم على «المحصول» شرحًا واختصارًا. فالمختصرات الأربع: «الحاصل» (تاج الدين الأرموي)، و«التحصيل» (سراج الدين الأرموي)، و»تنقيح الفصول» (القرافي)، و«المنهاج» (القاضي البيضاوي)- اكتسبت شهرة، وشكلت موضوعًا لدراسات جديدة. ولم يشتهر المختصرات مثل «المنتخب» الذي يحمل جدلًا في نسبته، وقسم الأصول من «القواعد الكلية» لشمس الدين الأصفهاني، و«الفائق» لصفيّ الدين الهندي. وفي سياق أهمّ شروح المحصول، يأتي «نفائس الأصول» للقرافي، و«الكاشف عن المحصول» لشمس الدين الأصفهاني. وكذلك، يُعَدّ «نهاية الوصول» لصفيّ الدين الهندي، بمثابة مرجعٍ معتبرٍ لفهم مسائل «المحصول» بسبب ارتباطهما الوثيق.

إن إعادة بناء القضايا في كتب أصول الفقه التي تعود إلى مدرسة الرازي أمرٌ أساسيٌّ، ولا يمكن وصفها بأنها «مزج» بين مناهج الفقهاء والمتكلمين. ورغم أن بعض هذه المؤلفات تجمع بين ترتيب «المحصول» و«الإحكام» وتناولهما للمسائل، فإن هذا الجمع لا يُعَدّ مزجًا بالمعنى المشهور في تاريخ تدوين أصول الفقه.

ومن حيث المحتوى وفهم ترتيب الأبواب، يحظى «المحصول» بمكانة مهمّة في فهم الشروح والمختصرات القائمة عليه، والدراسات المستقلة المرتبطة به على حد سواء. يمكن القول: إن الرازي استند في بناء المسائل في «المحصول» بشكلٍ كبيرٍ إلى كتاب «المعتمد» لأبي الحسين البصري، وكتاب «البرهان» للجوينيّ، وكتاب «المستصفى» للغزالي، لكنه من حيث ترتيب المسائل والأبواب خاصة يستند إلى «المعتمد». يمكن ملاحظة التشابه بينهما في ترتيب الأقسام الرئيسة إلا أن الرازي أخرج بعض المسائل الكلامية المبنية على فهم المعتزلة، وأعاد جمع المسائل المتفرقة وتنظيمها.

---

[12] من أجل مؤلفات الرازي، وتواريخ تأليفها، انظر في هذا الكتاب:
Altaş, “Fahreddin er-Râzî’nin Eserlerinin Kronolojisi”

	المحصول	المعتمد
1	الكلام في المقدمات	• (تعريف أصول الفقه ومحتواه). • الكلام وأقسامه، الحقيقة والمجاز، والأدوات.
2	الكلام في اللغات	الكلام في الأوامر
3	الكلام في الأوامر والنواهي	الكلام في النواهي
4	الكلام في العموم والخصوص	أبواب العموم والخصوص
5	الكلام في المجمل والمبين	المجمل والمبين
6	الكلام في الأفعال	الكلام في الأفعال
7	الكلام في الناسخ والمنسوخ	الكلام في الناسخ والمنسوخ
8	الكلام في الإجماع	الكلام في الإجماع
9	الكلام في الأخبار	الكلام في الأخبار
10	الكلام في القياس	الكلام في القياس والاجتهاد
11	الكلام في التعادل والتراجيح	الكلام في الحظر والإباحة
12	الكلام في الاجتهاد	الكلام في المفتي والمستفتي
13	الكلام في المفتي والمستفتي	•
14	الكلام في ما اختلف فيه المجتهدون من الأدلة الشرعية	•

وقد افتتح كلا المؤلّفين بابًا لبيان تسويغ الطريق الذي اتّبعه كلّ منهما في ترتيب موضوعات أصول الفقه، وهنا أيضًا يُلاحَظ التشابه بينهما.[13] ورغم أنّ عمل الرازي أكثر تنظيمًا من المعتمد من حيث ترتيب الموضوعات، بالنظر إلى معالجة العناوين الفرعية والمسائل، فإنه لم يصل إلى البساطة والوضوح الذي وصل إليه المستصفى. وفي هذا الصدد يمكن القول: إن مؤلفات الآمدي وابن الحاجب أقرب إلى المستصفى. والأصوليون الذين جاؤوا من بعد، وصنفوا

[13] **المعتمد** لأبي الحسين البصري، 2/13-14؛ **المحصول** للرازي، 1/167-169.

كتبهم في شرح «المحصول» أو اختصاره، أو صنفوا كتبًا مستقلّة جديدة بناءً عليه- إما أنهم التزموا تبويب «المحصول» في الأبواب الأساسية من حيث تنظيم الموضوعات، وذهبوا إلى ترتيباتهم الخاصة في الأبواب الفرعية والمسائل كما في «المنتخب» و«الحاصل» (تاج الدين الأرموي)، و«التحصيل» (سراج الدين الأرموي)، أو أنهم اتبعوا المحصول مع بعض الإضافات في الأقسام الرئيسة، كما هو في كتب القرافي وصفيّ الدين الهندي، أو توصلوا إلى ترتيب موضوعي جديد تبعًا لكتاب الآمدي وابن الحاجب، كما هو في كتاب البيضاوي.

4- آثار المدرسة:

ترك «المحصول» خلفه أثرًا عميقًا في دراسات أصول الفقه، فكان إلى جانب «إحكام» الآمدي من أكثر الكتب تأثيرًا في القرون الثلاثة التي تلت صدوره. وكان لاثنين من طلابه (تاج الدين الأرموي وشمس الدين التبريزي خسروشاهي) بشكلٍ خاصٍ، دورًا كبيرًا في نشر آراء الرازي في أصول الفقه في بغداد والمراكز العلمية في الغرب. ويمكن كذلك، تناول تأثير مدرسة الرازي في علماء الأصول الآخرين. فيتبنى فريقٌ منهم منهج الرازي في إعادة بناء أصول الفقه باستخدام منهج التحقيق ولغة المنطق الميتافيزيقي. ويأتي في مقدمة هؤلاء الآمدي. والآمدي رغم معاصرته للرازي مولدًا فإنه لم يلتق به، لكنه صنّف كتابه في الأصول في وقت متأخر عن «المحصول» بزمن كبيرٍ، مستمدًّا مسائل «المحصول» وأسلوبه. وبالنظر إلى أن «المحصول» قد أثر في السبكي ومؤلّفاته سواءٌ بشكلٍ مباشرٍ أم من خلال «منهاج» القاضي البيضاوي، يمكن القول: إن له تأثيرًا عامًّا على الكتب الأصول لمن جاء بعده من الشافعية. وبالمثل، عند النظر إلى مكانة كتب القرافي الأصولية في كتابات وتدريس الأصول المالكية بعده، يمكن قول الشيء نفسه بالنسبة لأتباع المذهب المالكي أيضًا. لكنه يُلاحَظ غياب أسلوب المناظرة والنقاش الذي يُعَدّ الجانب الأبرز في أسلوب الرازي، واختفاؤه تدريجيًّا في مؤلفات علماء المصريين وشمال إفريقيا، وانحسار استخدام لغة (الميتافيزيقيا والمنطق) مقارنة بالأصوليين في الشرق.

و«تنقيح» القرافي و«منهاج» البيضاوي من مؤلفات علماء مدرسة الرازي على وجه الخصوص، كانا موضوع العديد من الدراسات في العصر المملوكي، واستمرت دراسات التعليق والنظم والشرح المبنية على هذين الكتابين حتى اليوم. و«المنهاج» على وجه الخصوص شكّل تقليدًا مستقلًّا للشرح، واستمر تأليف شروحاته إلى يومنا الحاضر. ويبدو أيضًا أن «المنهاج» كان له تأثيرٌ كبيرٌ على ترتيب موضوعات كتاب «جمع الجوامع» للسبكي، الذي استمر تدريسه في المدارس منذ نهاية القرن الثامن (الرابع عشر). ورغم أن الظاهر في الخطوط

العريضة لهذا الترتيب أقرب إلى «إحكام» الآمدي و«مختصر» ابن الحاجب مقارنة «بالمحصول»، إلا أنّ القاضي البيضاوي في هذا الخصوص يأخذ بعين الاعتبار كلًّا من «المحصول» و«الإحكام».

لم يقتصر تأثير مذهب الرازي في العلماء المنتمين إلى المذهبين الشافعي والمالكي فقط، بل شمل جميع الأوساط العلمية في تلك الفترة. ويمكن تتبع تأثيره في علماء الحنفية بطريقين: الأول سراج الدين الأرموي الذي استقر في قونية، وكان له تأثير في العلماء العثمانيين من خلال طلابه. فالتعليم عند العلماء العثمانيين يتصل بسنده إلى فخر الدين الرازي، ويظهر فيهم أثره الفكري بشكل كبير. وهذا التأثير يتجلى في أصول الفقه أيضًا. فالملا فناري على سبيل المثال يشير في مقدمة كتابه «فصول البدائع في أصول الشرائع» إلى «المحصول». والثاني صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود في كتابه «التنقيح» المشهور في أصول الفقه، الذي اتّخذ أصول البزدوي و«المحصول» في إنشاء الأصول الحنفي بالرعاية على قواعد المنطق. وقد جرى تدريس هذا الكتاب إلى جانب شرح التفتازاني في جميع المدارس العثمانية وآسيا الوسطى فترة طويلة. وكذلك، لا يخفى تأثير المدرسة الرازية الكبير في أصول الحنابلة، وكذلك أصول الاثني عشرية في تلك الفترة. ومن المعلوم أن نجم الدين الطوفي من الحنابلة لخّص «الحاصل»، وتأثر بآراء القرافي في الأصول. وكذلك المِرْداوي من الحنابلة يذكر «المحصول» في مراجع أصوله. وإن تجاوزنا بعض الاختلافات الخاصة بالمذهب الاثني عشري، فإن مختصرَي كلّ من جعفر بن حسن الحلّي (المحقق الحلِّي) وابن مختار الحلّي، يُعدَّان مختصرًا لكتاب «المحصول».

بالمقابل، نجد أن مدرسة الرازي في الأصول انعكست سلبًا عند مجموعة أخرى من علماء الأصول؛ إذ اعترض هؤلاء على تحصيل علم المنطق والكلام من حيث الأساس، ورفضوا إدراج مصطلحات المنطق والكلام وموضوعاتهما ومناهجهما في العلوم الشرعية. لكن موقفهم الرافض هذا لم يفتح لهم الطريق لتصنيف كتب مختلفة في أصول الفقه. في الواقع، أنشأت المدرسة الرازية معيارًا في كتابة الأصول ولم يكن بإمكان أي عضو في المدارس المختلفة تجنّب الدخول في اندماج فكري مع هذا النهج، تقريبًا من نهاية القرن السابع (الثالث عشر). فالذين أرادوا تجنب هذا الاندماج كانوا يعارضون الأسلوب الميتافيزيقي المنطقي. لكن هؤلاء المعارضين لعلم المنطق، كما أنهم تجنبوا التصنيف في علم الكلام، فضّلوا أيضًا تجنب التصنيف في أصول الفقه، أو استمروا على النهج القديم بوصفه بديلًا.

يبرز تقي الدين ابن تيمية (ابن تيمية الحفيد) باعتباره واحدًا من أهم المخالفين لمدرسة الرازي في الأصول. وقد قرأ «المحصول» و«الإحكام»، وأقرأهما،[14] وانتقد فخر الدين الرازي والأشاعرة في الأصول والكلام. وفي هذا السياق يروي الصفدي رواية مثيرة عن ابن تيمية فيقول: «أصول فقه المعتزلة خير من أصول فقه الأشاعرة، وأصول دين الأشاعرة خير من أصول دين المعتزلة».[15] وهذا الرأي الذي لم يُذْكَر سببه، يبدو مفاجئًا للوهلة الأولى. لكن إذا اعتبرنا أن ابن تيمية ألّف كتابه «نقض المنطق» يظهر لنا سبب تفضيله مصنفات المعتزلة لأصول الفقه في وقت سابق لدخول المنطق في هذا العلم، على أصول الأشاعرة التي كُتِبت ابتداء من فخر الرازي على وجه الخصوص. ومن ناحية أخرى، بقيت آراء ابن تيمية في أصول الفقه متناثرة في فتاويه ورسائله، ولم يصنّف كتابًا مستقلًّا في هذا العلم.[16] ويمكن قول الشيء ذاته عن تلميذه ابن القيم؛ فكتابه «إعلام الموقعين»، رغم أنه يحتوي على تقييمات مهمّة حول تاريخ أصول الفقه ويتناول تحرير مسائل كثيرة أصولية؛ فإنه لم يتّخذ مكانة مهمّة في تعليم أصول الفقه وأدبياته إلى أن أُعِيد اكتشافه في العصر الحديث. وقد تطور تقليد الحنابلة في الأصول في العصر المملوكي وما بعده في خط آخر، ولا يمكن في الأصل عدّ «إعلام الموقعين» كتابًا في أصول الفقه بالمعنى الفني.[17] ومع ذلك، فإن الجانب اللافت للنظر في الكتاب هو أنه يركز على كيفية إصدار المفتي للفتوى عمليًّا، تمامًا كما هو الحال في كتاب «أدب المفتي» لابن صلاح، ويعرض ذلك بحساسية أهل الحديث. لذلك، كان يميل إلى إنتاج كتاب أكثر عمليةً مقارنة بأصول الفقه الذي يعلو على المذاهب والأقرب إلى النظري في عصره. من ناحية أخرى، بقيت مجموعة من علماء الأصول الحنابلة، بمن فيهم تلميذ ابن تيمية الآخر نجم الدين الطوفي، وأسماء مهمة مثل المِرْداوي وابن النجار الفتوحيي، تحت تأثير مدرسة الرازي في أصول الفقه. وبعبارة أخرى،

---

[14] يذكر الصفدي أن ابن القيم قرأ الأصول على يد صفيّ الدين الهندي، وأن ابن تيمية كذلك قرأ عليه فصولاً من ''المحصول'' و''الإحكام''. وفي مجال أصول الدين، قرأ على صفيّ الدين الهندي ''الأربعين'' و''المحصل''، ويضيف أنه قرأ فصولاً من هذين الكتابين على ابن تيمية. انظر: **الوافي** للصفدي، 196/2.

[15] **الوافي** للصفدي، 93/4 (في مادة أبو الحسين البصري).

[16] المسودة، كما أنه كتاب لم يكتمل على يد مؤلف واحد، لم ينشره تقي الدين ابن تيمية أيضًا. من أجل تقييم هذا الأمر، انظر:

Başoğlu, *Fahreddin Râzî Mektebi*, s. 229–230.

[17] من أجل هذا التقييم، انظر:

Apaydın, ''İ'lâmü'l-muvakkıîn'', s. 75.

جرى استخدام مصنفات أصول الفقه في خط الغزالي والرازي في تعليم أصول الفقه المعياري داخل المذهب الحنبلي.[18]

أمرٌ مهمٌّ آخر، يلفت الانتباه في فترة ما بعد الرازي، وهو أن بعض الفقهاء المحدِّثين المشهورين لم يكتبوا أي مصنّف في أصول الفقه. فلا يوجد كتاب معروفٌ في أصول الفقه للعلماء المشهورين من أمثال النووي وبدر الدين بن جماعة وابن حجر. وفي رأينا أن موقف بعض العلماء في العصر الأيوبي والمملوكي عل وجه الخصوص، من المنطق وعلم الكلام، كان له تأثيرٌ مهمٌّ في ابتعادهم عن أصول الفقه. فعلم أصول الفقه بعد فخر الدين الرازي، أصبح متداخلًا مع الكلام والمنطق، إلى الحد الذي لم يعد يكن معه إنتاج كتاب في أصول الفقه من دون التعاون مع هذين العلمين. بالمقابل، في الفترة السابقة، حتى في القرن السادس (الثاني عشر) الذي لم تكن آراء الغزالي بعد يشكّل تقليدًا راسخًا، كان الفقيه يكتب في أصول الفقه من دون الحاجة إلى دراسة المنطق. ويبدو أن مثل هذا الأمر لم يعد ممكنًا في فترة ما بعد فخر الدين الرازي.

الخاتمة

يقف فخر الدين الرازي عند نقطة الانتقال بين عصر المتقدمين والمتأخرين من حيث أصول الفقه وعلم الكلام على حدّ سواء. وقد ترك النهج الذي أحدثه الرازي وأتباعه في أصول الفقه بصمته في فترة المتأخرين. والجانب الأهم في هذا النهج هو فهم العلم الذي يعتمد المنطق الميتافيزيقي وطريقة التحقيق المبنية على هذا الفهم.

إن ترتيب المسائل وتصنيفها ومناقشتها في إطار شمول منطقي يعمل على احتواء جميع الاحتمالات، ويراعي الترتيب الكلّيّ والجزئيّ، وتناول المسائل جميعًا على وجه التقريب من حيث ماهيتها وإمكان وقوعها وجوازها، وتشكيل المنطق أساسًا للاستدلال، وإعادة بناء المسائل التي جرت مناقشتها باستخدام مصطلحات المنطق ونهجه في الاستدلال، ومناقشة المسائل في إطار نظري لا يهتم بجمع الآراء المختلفة وإعطاء الأمثلة من فروع الفقه- كل ذلك يشكل الخصائص المميزة لمصنفاتهم. وهذا النوع من النهج، يقرّب الأصول من كلية علم الكلام مقارنة بالفروع، ويؤكد عمق المعرفة بعلوم المنطق والكلام

[18] من أجل هذا التقييم، انظر:
Başoğlu, *Fahreddin Râzî Mektebi*, s. 221-222.

واللغة مقارنة بالفقه. ولم يقتصر تأثير الفهم والأسلوب في الأصول الذي قدمه «المحصول» بوصفه النص الأساسي لمدرسة الرازي- في علماء المدرسة من أمثال تاج الدين الأرموي وسراج الدين الأرموي والقرافي والقاضي البيضاوي وشمس الدين الأصفهاني وصفيّ الدين الهندي فحسب، بل تأثر بعقلية العلم المرتبطة بعلم الكلام أصوليون آخرون أيضًا، من أمثال الآمدي وصدر الشريعة والملا فناري، وشكلت نقطة مهمّة في تصنيف أصول الفقه. والعلماء الذين عملوا على انتقاد «المحصول» أو بعض آرائه من أمثال أمين الدين التبريزي والنهجواني، أسهموا بالفعل في تطوير طريقة الكتابة المعنية. وجاءت المعارضة الأساسية للفهم الذي تمخضت عنه المدرسة في أصول الفقه، من علماء مثل ابن الصلاح وابن تيمية الذين ابتعدوا عن علم المنطق، ودفعتهم معارضتهم إلى تجنب كتابة الأصول بأسلوب جديد، ودفعتهم إلى البحث عن حلول مختلفة. وكان لموقف هؤلاء أثره في الأوساط العلمية في العصر المملوكي، ورغم استمرار تأثير الرازي في كل من التوجّه العلمي والاحتياجات التعليمية، فقد تعرض لانكسار وتمايز من حيث الأسلوب.

المصادر والمراجع

- **الإبهاج في شرح المنهاج؛**

السبكي، أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت. 771هـ/1370م).

تحقيق: شعبان محمد إسماعيل،: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1401-1402 هـ/1981-1982م.

- **الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام؛**

القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المصري (ت. 684هـ/1285م).

تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، 1387هـ/1967م.

- **الإمام الشهاب القرافي، حلقة وصل بين المشرق والمغرب في مذهب مالك في القرن السابع؛**

الوكيلي، صغير بن عبد السلام.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1417هـ/1996م.

- **التحصيل من المحصول؛**

الأرموي، أبو الثناء سراج الدين محمود بن أبي بكر (ت. 682هـ/1283).

تحقيق: عبد الحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1408هـ/1988م.

- **الحاصل؛**

الأرموي، أبو عبد الله تاج الدين محمد بن حسين (653هـ/1255م).

تحقيق: عبد السلام م. أبو ناجي، جامعة قاريونس، بنغازي، 1994م.

- **الرياض المونقة في آراء أهل العلم؛**

فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر الطبرستاني (ت. 606هـ/1210م).

تحقيق: أسعد جمعة، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004م.

- **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول؛**

القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المصري (ت. 684هـ/1285م).

دار الفكر، بيروت، 1424هـ/ 2004م.

- **الفائق في أصول الفقه؛**

الهندي، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم (ت. 715هـ/1315م).

تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1426هـ/2005م.

- **القواعد الكلية؛**

الأصفهاني، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمود (ت. 688هـ/1289م).

مكتبة السليمانية، جار الله أفندي، رقم 827.

- **الكاشف عن المحصول في علم الأصول؛**

الأصفهاني، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمود (ت. 688هـ/1289م).

تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود – علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م.

- **المحصول في علم الأصول؛**

فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر الطبرستاني (ت. 606هـ/1210م).

تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1412هـ/1992م.

– **المعالم في أصول الفقه؛**

فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر الطبرستاني (ت. 606هـ/1210م).

تحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، دار المعرفة، القاهرة، 1414هـ/1994م.

– **المعتمد؛**

أبو الحسين البصري، محمد بن علي بن طيب البصري (ت. 436هـ/1044م).

ناشر: محمد حميد الله، دمشق، 1383هـ/1964م.

– **مناظرات،**

فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر الطبرستاني (ت. 606هـ/1210م).

في *A Study on Fakhr al-Dîn al-Râzî*، تحقيق: فتح الله خليف، دار المشرق، بيروت، 1984م، ص 45–47.

– **منهاج الوصول إلى علم الأصول؛**

البيضاوي، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر (ت. 685هـ/1286م).

تحقيق: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م.

– **نفائس الأصول في شرح المحصول؛**

القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المصري (ت. 684هـ/1285م).

تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود – علي م. معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة–الرياض، 1416هـ/1995م.

– **نهاية العقول؛**

فخر الدين الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر الطبرستاني (ت. 606هـ/1210م).

مكتبة السليمانية، راغب باشا، رقم 596.

– **نهاية الوصول في دراية الأصول؛**

الهندي، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم (ت. 715هـ/1315م).

تحقيق: صالح بن سليمان اليوسف – سعد بن سالم السويح، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة–الرياض، 1419هـ /1999م.

– **الوافي بالوفيات؛**

الصفدي، أبو الصفاء صلاح الدين خليل بن أيبك (764هـ/1363م).

تحقيق: أحمد الأرناؤوط – تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ/2000م.

المصادر التركية والأجنبية

Apaydın, H. Yunus, “İ‘lâmü’l-muvakkıîn”, *DİA*, XXII (2000), 75.

Başoğlu, Tuncay, *Fıkıh Usûlünde Fahreddin Râzî Mektebi*, İstanbul: İSAM Yayınları, 2011.

Kaplan, Hayri, “Bahâ Veled, Şems ve Mevlânâ’nın Râzî’ye Yönelik Eleştirileri ve Râzî’nin Sûfîlere/Tasavvufa Bakışı”, *Tasavvuf: İlmî ve Akademik Araştırma Dergisi*, VI/14 (2005): 285-330.

Bibliyografya

Apaydın, H. Yunus, “İ‘lâmü’l-muvakkıîn”, *DİA*, XXII (2000): 75.

Ebü’l-Hüseyin el-Basrî, Muhammed b. Ali b. Tayyib el-Basrî, *el-Mu‘temed*, nşr. Muhammed Hamîdullah, Dımaşk: Institut Français de Damas, 1383/1964.

Başoğlu, Tuncay, *Fıkıh Usûlünde Fahreddin Râzî Mektebi*, İstanbul: İSAM Yayınları, 2011.

el-Beyzâvî, Ebû Saîd Nâsıruddin Abdullah b. Ömer, *Minhâcü’l-vüsûl ilâ ilmi’l-usûl*, nşr. Mustafa Şeyh Mustafa, Beyrut: Müessesetü’r-risâle, 2006.

Fahreddin er-Râzî, Ebû Abdullah Muhammed b. Ömer et-Taberistânî, *el-Mahsûl fî ilmi’l-usûl*, nşr. Tâhâ Câbir Feyyâz el-Alvânî, Beyrut: Müessesetü’r-risâle, 1412/1992.

Fahreddin er-Râzî, Ebû Abdullah Muhammed b. Ömer et-Taberistânî, *el-Me'âlim fî usûli'l-fıkh*, nşr. Ali M. Muavvaz - Âdil Ahmed Abdülmevcûd, Kahire: Dârü'l-ma'rife, 1414/1994.

Fahreddin er-Râzî, Ebû Abdullah Muhammed b. Ömer et-Taberistânî, *Münâzarât*, nşr. Fethullah Huleyf, A Study on Fakhr al-Dîn al-Râzî içinde, Beyrut: Dârü'l-meşrik, 1984: 45-47.

Fahreddin er-Râzî, Ebû Abdullah Muhammed b. Ömer et-Taberistânî, *Nihâyetü'l-ukûl*, Süleymaniye Ktp., Râgıb Paşa, nr. 596.

Fahreddin er-Râzî, Ebû Abdullah Muhammed b. Ömer et-Taberistânî, *er-Riyâzü'l-mûnika fî ârâi ehli'l-ilm*, nşr. Es'ad Cum'a, Tunus: Merkezü'n-neşri'l-câmiî, 2004.

el-Hindî Safiyyüddin, *el-Fâik fî usûli'l-fıkh*, nşr. Mahmûd Nassâr, Beyrut: Dârü'l-kütübi'l-ilmiyye, 1426/2005.

el-Hindî Safiyyüddin Muhammed b. Abdürrahîm, *Nihâyetü'l-vüsûl fî dirâyeti'l-usûl*, nşr. Sâlih b. Süleyman el-Yûsuf Sa'd b. Sâlim es-Suveyh, Mekke-Riyad: Mektebetü Nizâr Mustafa el-Bâz, 1419/1999.

el-İsfahânî, Ebû Abdullah Şemseddin Muhammed b. Mahmûd, *el-Kâşif ani'l-Mahsûl fî ilmi'l-usûl*, nşr. Âdil Ahmed Abdülmevcûd - Ali Muhammed Muavvaz, Beyrut: Dârü'l-kütübi'l-ilmiyye, 1419/1998.

el-İsfahânî, Ebû Abdullah Şemseddin Muhammed b. Mahmûd, *el-Kavâidü'l-külliyye*, Süleymaniye Ktp., Cârullah Efendi, nr. 827.

Kaplan, Hayri, "Bahâ Veled, Şems ve Mevlânâ'nın Râzî'ye Yönelik Eleştirileri ve Râzî'nin Sûfîlere / Tasavvufa Bakışı", *Tasavvuf: İlmî ve Akademik Araştırma Dergisi*, VI/14 (2005): 285-330.

el-Karâfî, Ebü'l-Abbâs Şihâbüddin Ahmed b. İdrîs el-Mısrî, *el-İhkâm fî temyîzi'l-fetâvâ ani'l-ahkâm ve tasarrufâti'l-kâdî ve'l-imâm*, nşr. Abdülfettâh Ebû Gudde, Halep: Mektebetü'l-matbûâti'l-İslâmiyye, 1387/1967.

el-Karâfî, Ebü'l-Abbâs Şihâbüddin Ahmed b. İdrîs el-Mısrî, *Nefâisü'l-usûl fî şerhi'l-Mahsûl*, nşr. Âdil Ahmed Abdülmevcûd - Ali M. Muavvaz, Mekke-Riyad: Mektebetü Nizâr Mustafa elBâz, 1416/1995.

el-Karâfî, Ebü'l-Abbâs Şihâbüddin Ahmed b. İdrîs el-Mısrî, *Şerhu Tenkîhi'l-fusûl fî ihtisâri'l-Mahsûl*, Beyrut: Dârü'l-fikr, 1424/2004.

Safedî, Ebü's-Safâ Selâhaddin Halîl b. Aybek, *el-Fâik fî usûli'l-fıkh*, nşr. Mahmûd Nassâr, Beyrut: Dârü'l-kütübi'l-ilmiyye, 1426/2005.

Safedî, Ebü's-Safâ Selâhaddin Halîl b. Aybek, *el-Vâfî bi'l-vefeyât*, nşr. Ahmed el-Arnaût - Türkî Mustafa, Beyrut: Dâru ihyâi't-türâsi'l-Arabî, 1420/2000.

Sübkî, Ebû Nasr Tâceddin Abdülvehhâb b. Ali, *el-İbhâc fî şerhi'l-Minhâc*, nşr. Şa'bân Muhammed İsmâil, Kahire: Mektebetü'l-külliyyâti'l-Ezheriyye, 1401-1402/1981-82.

Sübkî, Ebû Nasr Tâceddin Abdülvehhâb b. Ali, *el-Kavâidü'l-külliyye*, Süleymaniye Ktp., Cârullah Efendi, nr. 827.

el-Urmevî, Ebü's-Senâ Sirâceddin Mahmûd b. Ebî Bekir, *et-Tahsîl mine'l-Mahsûl*, nşr. Abdülhamîd Ali Ebû Züneyd, Beyrut: Müessesetü'r-risâle, 1408/1988.

el-Urmevî, Ebû Abdullah Tâceddin Muhammed b. Hüseyin, *el-Hâsıl*, nşr. Abdüsselâm M. Ebû Nâcî, Bingazi: Câmiatü Kâryûnus, 1994.

Vekîlî, Sagîr b. Abdüsselâm, *el-İmâm eş-Şihâb el-Karâfî-Halkatü vaslin beyne'l-meşrık ve'l-magrib fî mezhebi Mâlik fi'l-karni's-sâbi'*, Rabat: Vizâretü'l-evkāf ve'ş-şuûni'l-İslâmiyye, 1417/1996.